

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة

المنعقدة يوم الثلاثاء 03 ذو الحجة 1418 هـ

الموافق 31 مارس 1998 م (مساء)

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وأعضاء حكومته.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً.

السيد الرئيس: الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغالنا هذا المساء مبتدئين بالترحيب بالسيدة والسادة الوزراء الذين لم يحضروا معنا في الجلسة الصباحية. أذكر بعدد المسجلين للتدخل الذي يقدر بـ 17 عضواً، لأنه بأن الديمقراطية كما أوضحت ذلك خلال جلسة الصباح- تعني أن يضبط كل واحد نفسه ليلتزم بتطبيق الحكمة التي تقول "خير الكلام ما قل ودل".

وطبقاً للعقد المبرم معكم فلن أحدد الوقت وعليه أرجوكم أن تحترموا ذلك حتى لا أكون مجبراً على تحديده، فاضبطوا أنفسكم في تحديد الوقت. نبدأ هذه الجلسة بإعطاء الكلمة إلى السيد علي الطاهر، فليفضل.

السيد علي الطاهر: السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، أود أن أساهم في هذا النقاش الأول من نوعه بعد استكمال بناء صرح مؤسسات الجمهورية بين الحكومة ومجلس الأمة الموقر.

السيد رئيس الحكومة، إننا نرحب بالعرض الذي تفضلتم به طبقاً للمادة 80 من الدستور وإن كنتم غير مسؤولين أمامنا، غير أن هذا الإجراء الدستوري يسمح لكم سيادة رئيس الحكومة -ولنا أيضاً- بتبادل الآراء والأفكار حول ما يهم المجتمع الجزائري.

أولاً: السيد رئيس الحكومة، بعد معاينتي لبرنامجكم الطموح، وبعد سماعي لعرضكم الصريح، تجب الإشارة إلى أنكم أغفلتم قطاعاً هاماً، هو قطاع تربية المواشي خاصة الإبل المتواجدة بالصحراء، وبالخصوص بولاية "تندوف" المعروفة بتربية هذا النوع من الماشية التي أصبحت تتناقص شيئاً فشيئاً ويرجع ذلك لقلّة الاعتناء بها من طرف الحكومة وعدم قدرة مربّيها على مواصلة نشاطاتهم خاصة في هذا الوقت بالذات لما تتطلبه من مصاريف والوقوف باستمرار معها في الفيافي والقفار، ضف إلى ذلك مصاريف العلف المكلفة جداً. لكل هذه الأسباب وغيرها فإننا نرى،

سيادة رئيس الحكومة، أن العناية بهذا الموضوع أصبحت ضرورية، بل واجبة، لكون هذا النوع من الماشية يمثل رمزا من رموز أصالتنا وهو مصدر لتمويل السوق الداخلية باللحوم وغيرها. لذا نقترح أن تخصص مساعدة مالية في شكل نهائي من الخزينة العمومية لهؤلاء المربين لتشجيعهم على الاستقرار من جهة وللمحافظة عليها من جهة أخرى.

ثانيا: نقل البضائع والمواد الأساسية: السيد رئيس الحكومة، نظرا لتبعثر السكان على مستوى ولاية "تندوف" وكونهم رحلا مختصين في تربية المواشي، ونظرا لشساعة الولاية وإمكانيات البلدية المحدودة جدًا ونظرا لخصوصيات المنطقة، فإن السكان الرحل مازالوا يعانون من عدم تعويض النقل خاصة بالنسبة للمواد الأساسية لكونهم يبعدون عن مقر البلدية بـ 600 كلم، بالإضافة إلى كون الطرق غير معبدة، لذا فإننا نقترح عليكم -سيادة رئيس الحكومة- أن تؤخذ مصاريف النقل على عاتق الدولة عن طريق صندوق التعويضات كحل استثنائي لتخفيف تكاليف المعيشة الغالية -أصلا- في هذه المناطق لبعدها عن مراكز التموين.

ثالثا: السيد رئيس الحكومة، الرجاء إعادة النظر في تخفيض تسعيرة الكهرباء الفلاحية، لأن التخفيض الذي طرأ عليها مازال لم يصل إلى ما يطمح إليه الفلاح وخاصة بالجنوب.

رابعا: بالنسبة لإعادة هيكلة هيئات التعمير العقاري، أرجو سيدي رئيس الحكومة الإبقاء على دواوين الترقية والتسيير العقاري لولايات الجنوب نظرا لتباعدها عن بعضها البعض وشكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك. شكرا للسيد علي الطاهر والكلمة للسيد أحمد شيخ، تفضل.

السيد أحمد شيخ: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، سيادة رئيس الحكومة المحترم، السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمين، السيدات والسادة الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن برنامج الحكومة ثري ومقنع في طروحاته وكيفية معالجته للأوضاع العامة، إلا أن لي طلب توضيح يخص الجوانب التالية:

كان الريف الجزائري معقلا حصينا لثورة التحرير الوطني المجيدة، وقدم الكثير من التضحيات ونتمنى اليوم أمام الوضع الأمني المعيش والارتفاع في غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية، أن تعمل الحكومة على إيجاد مشاريع إنمائية فلاحية وغيرها ليكون هناك تشجيع حقيقي لوقف النزوح، الذي أعطى أثارا سلبية في مختلف المجالات الحياتية للتجمعات السكانية الكبرى وخاصة المدن.

النقطة الثانية -سيدي الرئيس- إضافة إلى الطلبات السابقة المشار إليها في تدخلتي، أتقدم بالتماس طلب أساسي وهام يخص منطقة الوسط في التنمية الاقتصادية والحركة التجارية، وتدفق رؤوس الأموال لضرورة خلق منطقة تبادل تجاري حر، باقتراح منطقة حرة بميناء "تنس" ولاية "شلف" وذلك لمعطيات عملية، تزخر بها المنطقة وتوفر الشروط اللازمة لممارسة هذا النشاط وذلك بعد أن تقصينا الحقائق والاستقراءات والميكانيزمات اللازمة لهذا النوع من المناطق كما نقترح عاجلا -بالتنسيق مع السلطات المحلية ووزارة التعليم العالي- عقد ملتقى علمي حول هذه المناطق الحرة.

كذلك سيدي رئيس الحكومة أريد من هذا التدخل أن أتطرق إلى نقطة قد يراها البعض لا تكتسي طابع الأولوية لتناولها أمام مجلسنا الموقر، غير أنها من أولوية الأولويات وهي وضع القدرة الشرائية للمواطنين ولا سيما ذوي الدخل البسيط أو الضعيف كما نقول وذوي الدخل المحدود، وخاصة أولئك الذين لا دخل لهم، فهذه الفئات تعيش أوضاعا خطيرة إن لم نقل فقرا تاما، يكاد يشبه المجاعة الحقيقية التي نشاهدها عبر وسائل الإعلام، سيدي الرئيس، في العديد من القارات، وهذا ناتج أساسا عن العديد من العوامل ونذكر من بينها على سبيل المثال التخريب الإرهابي للمؤسسات الخاصة والعامة على حدّ سواء، غلق العديد من المؤسسات، وتسريح العمال بالجملة في إطار عملية التقويم الوطني للنهوض بالاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي جربت عليه أنماط تسيير عدة.

أولا: إعادة الهيكلة للمؤسسات بمبادرة من العيقرى الكبير "الإبراهيمي" والذي يتحدث اليوم عن خطة لإخراج البلاد من الأزمة بعدما عجز عنها سابقا عندما أسندت له مهام إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية.

ثانيا: خلق صناديق للمساهمة التي لم تفلح بدورها.

ثالثا: خلق الشركات القابضة وسنرى الشيء الذي ستعطيه كذلك.

فمن يتحدث الآن عن هذه الفئات المحرومة؟ ومن يتكفل بانشغالات المواطنين الجائع منهم والحافي والعارى سيدي الرئيس؟ وفي اعتقادي وكممثلين لهذه الأمة ننقل هموم وانشغالات الشعب والأمة، أن على الجهات المعنية التكفل بها في إطار من العدل والإنصاف والمساواة وفي إطار سياسة التوازن الجهوي وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد شيخ والآن الكلمة للسيد عمر مريان، فليفضل.

السيد عمر مريان: شكرا السيد الرئيس. بسم الله، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

تدخلي سيكون مباشرا وقصيرا ويتمثل في بعض الانشغالات.

سيدي رئيس الحكومة،

أولاً: توزيع الغاز الطبيعي: أعود إلى هذا الموضوع رغم أنه تمّ التطرق إليه من طرف بعض الزملاء، ولكنني أتطرق إليه من زاوية أخرى.

التعرض إلى هذا الموضوع في هذا البرنامج سببه أن الحكومة ستواصل تطبيق البرنامج وإيجاد حلول لقدرات الإنجاز ومشاكل التمويل، وتؤكد في برنامجها بصفة خاصة على الجماعات المحلية المحرومة والفئات الأكثر حرمانا. هنا سيدي الرئيس، أفتح قوسا وأطرح السؤال التالي: ما مصير التعليم التي تنص على المساهمة الإلزامية للجماعات المحلية بنسبة 25% و5% بالنسبة للمستهلك؟ وأنتم تعلمون سيدي رئيس الحكومة، وقد أشرت إليه في هذا البرنامج، لأن من بين 1541 بلدية توجد 900 بلدية تعاني من ضائقة مالية خانقة، كيف يرى السيد رئيس الحكومة مساهمة هذه الجماعات المحلية في تمويل هذا المشروع؟

وهنا أعطي مثالا: إن مشروع التموين بالغاز الطبيعي لولاية "تيسمسيلت" وجزء كبير من ولاية "تيارت" ألغي بسبب عدم مساهمة الجماعات المحلية نظراً للعجز المالي في الميزانية لمجموع البلديات المتمثلة في 22 بلدية.

ثانيا: السكن: المشاريع التي هي في طور الإنجاز، ونظرا لنقص الاعتمادات المالية من طرف الصندوق الوطني للتكفل بالمشاريع السكنية الاجتماعية التي هي في طريق الإنجاز، كيف تنوي الحكومة تمويل 800.000 مسكن علما بأن الباقي من المشروع لم ينجز ولم يكتمل بعد؟

عندي تدخل كذلك يخص الغابات أو التشجير، إن هناك مساحات كبيرة مهددة بالانجراف المائي في المناطق الجبلية وتؤدي هذه الظاهرة إلى ردم السدود وبذلك تؤثر سلبا على السعة الإجمالية لمخزون المياه، وعلى خصوبة التربة في المناطق الجبلية، مما سيؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي المخصصة للفلاحة. وسؤالي كالتالي: هل هناك برامج مخصصة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة؟

أما الآن فلدي سؤال وتدخل يخص النقل الجوي والبحري وإن كان سابقا لأوانه، وأتطرق إلى هذا الموضوع نظرا لأهمية هذين القطاعين الاستراتيجيين، فلقد أعد لهما نصاب قانونيان واللذان هما قيد الدراسة والمناقشة لدى مجلس الأمة، وإذا نظرنا إليهما من الناحية الإيجابية فهما يساهمان في فتح السوق أمام المستثمرين الجزائريين والأجانب، بما يكفل تدعيم الخدمات المقدمة للجمهور ويفسح المجال أمام المنافسة، وعليه أود أن أطرح سؤالا في هذا المجال: هل فُكر في إعطاء تكوين متخصص لرجال القضاء والبنوك في ظل هذه التحولات الاقتصادية وخاصة التجارة العالمية؟

هل هناك نية في عقد ملتقيات تحسيسية للمساعدین العموميين في إظهار القدرة المهنية حتى تكون في مستوى المنافسة، وحسب الإجراءات الجديدة؟

لدي كذلك انشغال آخر يخص الصحة: تجدر الإشارة إلى نقص الممارسين الأخصائيين أو انعدامهم تقريبا في كثير من القطاعات الصحية عبر الوطن، رغم استجابة كثير من السلطات المحلية بتوفير بعض المرافق كالسكن، إلا

أن المشكل مازال مطروحا وسؤالي هو ما هي الاجراءات المستقبلية التي ستتتجهها الحكومة في معالجة هذه القضية؟
شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر مريان والكلمة الآن للسيد محمد جبريط، تفضل.

السيد محمد جبريط: شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد حظي قطاع المجاهدين في برنامج الحكومة باهتمام كبير، إضافة إلى ما سبق القيام به لفائدة هذه الفئة التي أعطت للجزائر أعز ما لديها ولازالت واقفة بجانب الذين يدافعون عنها، فمع تقديرنا للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد في مختلف المجالات واعترافا منا بكل جهد في هذا الصدد نقول إنه في إمكان الدولة الجزائرية بإرادة وتعاون مؤسساتها حل ما تبقى من المشاكل المادية والاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق في أقرب وقت.

لكن يا سيادة الرئيس إن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد لمعالجته بما يستحق بل هناك جرح عميق أصاب المجاهدين وهو أكثر ألما في النفس والجسد من حروق النابالم وبتتر الأعضاء وأكثر فتكا من الأمراض الناتجة عن حرب التحرير وتقدم السن، لا يشفيه علاج طبيب ولا تخفف ألماه منحة عطب ومنحة شهيد، إنه جرح الجزائر الأبية في عزتها وكرامتها وثقل كاهلها بالديون الأجنبية، والتبعية الغذائية للخارج، فلا شفاء للمجاهدين إلا بوحدة الصف للقضاء على الإرهاب، وبذل الجهود لتحقيق الأمن الغذائي.

السيد الرئيس، بعد انعقاد الملتقى الأول "بأدرار" والثاني "بتمنراست" حول آثار التجارب النووية في الصحراء، فهل يمكننا -السيد الرئيس- معرفة مدى تأثير الإشعاع الذري على مستقبل الاستصلاح الفلاحي بتلك المناطق، زيادة على ما أصاب البشر والحيوان من أضرار؟

كما نرجو إنشاء ديوان وطني للطباعة والنشر يختص بطبع تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية وما يقام ويلقى في الملتقيات الوطنية التاريخية والندوات العلمية المتخصصة في هذا الشأن، وشكرا لكم السيد الرئيس، ولزملائي الحاضرين، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد جبريط والكلمة للسيد جلول بن نعيجة، تفضل.

السيد جلول بن نعيجة: شكرا السيد الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدة والسادة الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إنّ جل التساؤلات والانشغالات التي كنت أودُّ طرحها تكلم عنها زملاء الأفاضل، ولهذا وتفاديا للتكرار سيكون تدخلي مختصرا في بعض القضايا التي تحتاج إلى تأكيد ويأتي أولاً موقفا الثابت والرافض رفضا مطلقا لكل أشكال التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية.

ثانيا: توفير حياة كريمة لكل مواطن ومواطنة، والاعتناء بالفئات المحرومة خاصة ضحايا الإرهاب.

وفي البداية سيدي الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأحيي فيها فخامة رئيس الجمهورية على الزيارة التاريخية التي قام بها لولاية المدية في آخر الشهر الماضي وبداية الشهر الحالي، متمنيا له الشفاء العاجل، هذه الزيارة التي تركت أثارا إيجابية ارتاح لها كثيرا المواطنون الذين عبروا عنها باستقبالهم الحار والتفاني لفخامة رئيس الجمهورية وكان ذلك في كل البلديات التي زارها.

هذه الزيارة التي كانت بمثابة شعلة أمل أضاعت لهم طريق المستقبل بعدما عاشوا فترة يأس وانسداد من جراء الفعل الإرهابي الوحشي.

وقد كانت الولاية بكاملها ضحية له، لكن إرادة التحدي كانت أقوى، كما كان لرسالة الأمل التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية إلى الشعب الجزائري من ولاية المدية المجاهدة بالأمس الصامدة اليوم كبقية الولايات صدى عميقا أعاد الأمل إلى المواطن.

سيدي الرئيس، لدي بعض الاستفسارات وقبل أن أذكرها أستسمح الجميع، وهي:

أولاً: ما مصير مشروع بناء المدينة الجديدة -مدينة "بوقزول" -؟ هذا المشروع الحلم الذي طال انتظاره وفي حدود معلوماتي فإنه يوجد حوالي 200 طلب استثمار تنتظره، علما أننا ندرك الوضع المالي وما يتطلبه مثل هذا المشروع، لهذا نحن لا نطلب إلا انطلاق الأشغال فيه.

نفس الانشغال سيدي الرئيس، يخص الطريق الرابط بين الولاية والعاصمة وهو الطريق الوطني رقم 64 الذي أنجز منه جزء يسير.

ثانياً: نفس الأمل كان معلقاً على مشروع سهل "بني سليمان"، الذي توقف ولم يعد يتحدث عنه وكأنه لم يكن.

ثالثاً: متى يتم فتح خط السكة الحديدية لنقل المسافرين بين الجلفة والبليدة عن طريق المدية لأنه خطٌ استراتيجي يلعب دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: إن الديون المتراكمة على كاهل البلديات شكلت لها صعوبات جمة، خاصة البلديات النائية والتي ليس لها أي مدخول، وقد تعرضت منشآتها للدمار والخراب كما أنها تفتقر حتى لوسائل النقل البسيطة وكذا وسائل الإنجاز.

خامساً: من مجموع مدن الولاية لم تزود سوى مدينتان فقط بالغاز الطبيعي، وأنتم تعلمون يا سيادة الرئيس قساوة الطبيعة في هذه الولاية.

سادساً: لقد شهدت بلديات ولاية المدية هجرة رهيبية من جراء الإرهاب الوحشي، وبفضل مجهودات جميع المخلصين وفي مختلف المواقع بدأت الحياة تعود تدريجياً.

أما الجانب الاجتماعي فقد أصبح لا يطاق، ولهذا فإن تدعيم الفلاح على خدمة الأرض والاستقرار بالريف لهو عمل يستحق كل العناية والاهتمام خاصة فئة الشباب في الريف والمدينة على حد سواء.

سابعاً: لم يشهد المعهد الجامعي أي تطور منذ 12 سنة، ونظراً لأهمية الولاية وما تعرضت له، وهي ولاية عريقة يقارب عدد سكانها المليون نسمة ومتكونة من 64 بلدية، فهل هناك أمل في توسيعه حتى يصبح جامعة متكاملة؟

وفي الأخير -سيدي الرئيس- لا يسعني إلا أن أنوه بكل الجهود المبذولة في كل المستويات من أجل تحقيق هذا البرنامج الطموح الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، كما أنوه بمبادرتكم لتنصيب المجلس الأعلى للغة العربية، التوفيق إن شاء الله للجميع والسلام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول بن نعيجة والكلمة للسيد ناصر بوداش، تفضل.

السيد ناصر بوداش: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، سادتي الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

أريد أن أتدخل في نقطتين أظنهما -في رأيي- مهمتين وهما التربية والجالية الجزائرية بالخارج.

أما فيما يخص الولاية التي أنتمي إليها فإني أطلب من السادة الوزراء ترك أبواب وزارتهم مفتوحة ليتسنى لي الشكوى لديهم.

إن نرجع إلى النقطة الأولى: إن من يدعى أن ظاهرة الإرهاب سببها الأزمة الاقتصادية التي بدأت تبرز للوجود منذ بداية الثمانينات، فهو -حسب رأيي- حكم خاطيء، لأن هذه الظاهرة -حسب اعتقادي- قد جاءت على حساب الفراغ الثقافي الرهيب الذي تعاني منه منظومتنا التربوية منذ الثمانينات، لذلك نطالب بضرورة إعادة النظر في برامج المنظومة التربوية وتكييفها مع مبادئ العصرية والحداثة والتفتح أكثر على الثقافة العالمية دون أن ننسى التحولات التي تعرفها بلادنا في كل المجالات وإبعادها بصفة مطلقة عن أي انتماء سياسي.

أما النقطة الثانية في تدخلي فهي تخص الجالية في المهجر التي لا بد وأن نركز كل مجهودنا لربطها مع حقائق المجتمع الجزائري، لأن جاليتنا تعاني اليوم من التشتت وعدم إدراكها حقائق تطور بلادنا في المجالات السياسية والاقتصادية، لذلك نطالب بضرورة تقرب سفاراتنا في الخارج من كل الجمعيات التابعة لجاليتنا وإعطائها الدعم اللازم -المادي والمعنوي- وتزويدها بكل الحقائق التي تعرفها الساحة الوطنية حتى تنقل التغييرات التي تحدث في الجزائر إلى جاليتنا والمجتمع الذي نعيش فيه بصورة دقيقة وصادقة، الأمر الذي يؤدي إلى تكسير كل الادعاءات المزيفة والمغرضة التي ينقلها أعداء الجزائر.

وأضيف -في جملة أو جملتين- عن الأصوات التي تتعالى هنا وهناك وتنادي بالتدخل الأجنبي لأقول لها بيتين من الشعر:

لا تسقني ماء الحياة بذلة

بل فاسقني بالعز كأس الحنظل

ماء الحياة بذله كجهنم

وجهنم بالعز أطيب منزل

وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش والكلمة للسيد منصور شيكر السعيد، فليتفضل.

السيد منصور شيكر السعيد: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترم.

السيد رئيس الحكومة، إن ما يطلبه المواطن منكم اليوم -أنتم وحكومتم- هو أن ترفعوا التحدي وأن تعودوا به إلى عهد الشموخ والتحدي والتصدي والصمود، فكم اشتاق الشعب الجزائري إلى ذلك العهد المجيد المشرف من حياته وكم هو بحاجة إلى تلك القرارات الشجاعة والحكيمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

لقد ظل الشعب الجزائري عبر كل مراحل التاريخ شعبا عظيما، وعليه يطلب من كل مسؤول أن يكون عظيما كعظمة هذا الشعب.

السيد رئيس الحكومة، لقد جاء في عرضكم أن العدالة الجزائرية ستعزز عن قريب بالمحاكم الإدارية ومحكمة التنازع وكذا المحكمة العليا للدولة.

إن إنشاء مثل هذه المحاكم والمجالس القضائية ليس بغاية في حد ذاته بل هو وسيلة فقط فما الفائدة من خلق مثل هذه المحاكم والمجالس القضائية إذا كانت الأحكام والقرارات النهائية التي تصدرها هذه المؤسسات لا تنفذ وتبقى مع مرور الأشهر والسنوات حبرا على ورق.

إن المتقاضى لا يهتم إصدار الأحكام والقرارات القضائية لصالحه، بقدر ما يهتم تنفيذها، وأحسن مثال على ذلك الأحكام والقرارات النهائية الصادرة لصالح العمال المطرودين تعسفا.

ثانيا: إن الوضعية المالية للبلديات جد سيئة حيث يواجه جلها مديونية خانقة تعرقل سيرها الحسن ولا يمكن التحدث عن التنمية المحلية مادامت الحالة المالية للبلديات لم تسو بعد، فما هي الاجراءات والحلول التي تعتمزم الحكومة القيام بها لمواجهة هذه الوضعية في القريب العاجل كي تتمكن البلديات من التوجه الحقيقي للتنمية المحلية والتكفل بمشاكل المواطنين؟

ثالثا: جميل جدا أن يكون هدف حكومتكم بناء 800.000 سكن إلى غاية سنة 2000، والملاحظ أن مشاريع السكنات التي هي في طريق الإنجاز تعترض إنجازها مشاكل كثيرة، تكمن في نقص الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذها. إذ كثيرا ما تبقى مؤسسات الإنجاز لعدة شهور دون أن تدفع لها مستحقاتها، ومشكل نقص الاعتمادات المالية يؤدي بدون شك إلى عدم إتمام إنجازها في الوقت المحدد، فما هي الإجراءات التي يمكن للحكومة أن تتخذها لتفادي تعطيل مشاريع السكنات التي هي في طريق الإنجاز؟

رابعا: ما مصير مشروع بناء المدن الجديدة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد منصور شيكر السعيد والكلمة للسيد محمد الشريف طالب، فليفضل.

السيد محمد الشريف طالب: شكرا سيادة الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، معالي السيدة والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم، أيها الحضور الكرام.

مداخلتي ستكون جد وجيزة ودقيقة إن شاء الله، فقد تفضل السيد رئيس الحكومة بقوله إن الوضعية الأمنية في البلاد تعرف تحسنا مستمرا وملحوظا، وأنه قد يسيطر على الظاهرة الوحشية للإرهاب الخبيث الجبان تدريجيا، وأنا مع هذا الطرح، وبدوري أوجه كل العرفان والتقدير لما تقدمه مصالح الأمن للجمهورية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، وانشغالي في هذا الأمر متوجه نحو ضحايا الإرهاب والتكفل المادي وخاصة المعنوي بهم كما تطرق لهذا الأمر أخي بن ناجي. أرى أن النية الطيبة موجودة عند الدولة لإعطاء يد المساعدة لهذه الفئة المضرورة، لكن أرى أيضا أن هناك فراغا تشريعيًا يكاد يكون حاجزا ثقيلًا لتجسيد روح تضامنية حقيقية في هذا الشأن، ولذا من المطلوب أن نفكر معا لإيجاد الأرضية التشريعية الملائمة للفصل بصفة موضوعية وبناءة تسترجع الأمل وتحطم نهائيا نوايا الإرهاب الهجمي الذي يستهدف كل فئات الشعب الجزائري الأبي قاصدا زرع الخوف والتشكيك، وإبراز عدم الثقة بين الدولة والمواطن.

كما ألتج على دور الدبلوماسية الجزائرية في الخارج الذي أراه أكثر جدية وأهمية في الشهور الأخيرة ولكن أتمنى أن يكون أكثر حيوية لإعطاء الصورة الحقيقية عما يجري في بلادنا في شتى الميادين، وخاصة مجال بناء ديمقراطية حقيقية تركز على تدعيم دولة القانون وضمان كل الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان.

وبالمناسبة، أحيي البعثة الدبلوماسية الجزائرية في "بروكسل" التي أدت أخيرا دورا هاما في تغيير وجهة النظر لسلطات بلاد تعتبر مقترق طرق في أوروبا، فعلينا أن نعمل على تشجيع هذه الإطار التي تعمل في الخفاء للدفاع عن الجزائر وأقول:

"nos diplomates actuels sont globalement admirables"

ثانيا: لاحظنا كلنا ومنذ حوالي أربعة أشهر تدهورا ملموسا ومحسوسا للسوق العالمية للنفط وتعتبر هذه الظاهرة سلبية جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني إذا طالت زمنيا وتعمقت. إذن أريد أن أفهم ما هي التدابير العقلانية والتطبيقية التي تراها الحكومة مناسبة لوضع حد لهذا الأمر بفضل التنسيق مع البلدان المنتجة للبترول داخل منظمة "الأوبك" (OPEP) أو مع البلدان المنتجة للبترول التي هي خارج هذه المنظمة وأقصد "النرويج" كما أريد أن أستفسر ولو قليلا عن نشاط ودور الشركات المتعددة الجنسيات مثل ANADARCO, BP, SAIPEM ... إلخ في ميدان الاستكشاف النفطي والغازي في حقولنا الجنوبية، وما هي الآفاق العلمية الملموسة في المجال الطاقوي بصفة عامة؟ كما أتمنى إعطاءنا ملخصا عما وصلت إليه وزارة التضامن الوطني والعائلة في إنجاز وتعميق سياسة تضامنية وطنية ذات بعد اجتماعي وحضاري جد هام.

ختام كلامي يتعلق بثلاث نقاط أعتبرها تستحق الذكر:

أولا: أين وصلت سياسة استصلاح الأراضي الشاسعة لجنوبنا الكبير وخاصة ولايات (أدرار)، (بشار)، (ورقلة) و(الوادي)؟

ثانيا: ثلث مدينة قسنطينة تقريبا ينهار يوميا من أثر قدمها، ولا نرى أي اهتمام خاص بهذا الأمر!

توسيع وترميم مطار قسنطينة، حيث الأشغال متوقفة نظرا لانعدام الاعتمادات المالية، علما أن نسبة الانجاز وصلت إلى 70% فيما يخص تهيئة الأرضية التي تمثل 50% من الغلاف المالي، كما لا ننسى أن هناك أكثر من 30 ألف سكن قصديري لا بد أن تذهب -تدريجيا- من وجه هذه المدينة.

ملاحظتي التي تدخل في محور سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي التي تطرقتم إليها في عرضكم القيم، ففي إطار النهوض لتدعيم المدن الكبرى، هناك الكثير من المشاريع التي توجد في حالة ركود، وبعد تجربة ترقية الجزائر العاصمة إلى محافظة كبرى، الشيء الذي أدى إلى حل الكثير من المشاكل العالقة والخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نرى ضرورة تدعيم هذه التجربة وتعميمها على المدن الكبرى الأخرى حتى يتسنى لها

الاستفادة من البرامج الخاصة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة "قسنطينة" و"وهران".

كما لا يفوتني أن أؤكد وللمرة الألف رفضنا القاطع لأي نوع من التدخل الأجنبي في سيادتنا الوطنية مهما كان الغطاء المستعمل وخاصة ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية وكلنا يعرف أنها مستعملة من طرف أيادٍ لا تريد الخير للبلاد ونحن لها -إن شاء الله- بالمرصاد.

أتمنى للسيد رئيس الجمهورية الشفاء العاجل ولكم دوام الصحة والعافية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. شكرا.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة الآن للسيد جيلالي قنبيير، تفضل.

السيد جيلالي قنبيير: شكرا السيد الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، تحية طيبة أخوية. لدي بعض الانشغالات التي تخص سكان ولاية (البيض).

أولا: إنَّ السد الذي يخص "بريزنة"، هو في نهاية الأشغال ولكننا لا نملك أية معلومات حول قنوات السقي وأراضي المحيط، متى تبدأ؟ وأية شركة ستهتم بذلك؟ وهل ستبدأ أجلا أم عاجلا؟ والسد على كل حال في نهاية أشغاله، فأين يتم توجيه مائه مستقبلا؟ وأين هي فائدة هذا التباطؤ في تنظيم قنوات السقي وأراضي المحيط؟

فإننا نتمنى ونرجو من الإخوة المعنيين بالأمر أن يأخذوا بعين الاعتبار هذا المشروع الذي صرفت عليه الدولة أموالا طائلة.

ثانيا: طريق "بريزنة - متليلي" دامت أشغالها أربعة أعوام وانطلقت من ولاية البيض من "بريزنة" ومن ولاية غرداية من "متليلي" لكن الأشغال توقفت بها في السنة الماضية، فنطلب الإسراع في إنجاز هذا المشروع العظيم والذي سيجلب مردودية كبيرة لولايات الجنوب.

ثالثا: تشكل قضية الغاز في ولاية البيض مشكلة كبيرة، فمبرودة المناخ وخاصة في فصل الشتاء وبعد المسافة عن المدن المجاورة الممونة بالغاز كآرزيو وغيرها تجعل شراء وجلب قارورات الغاز مشكلا عويصا ومتعبا، فنجد مثلا خط الغاز المار إلى أوروبا ويقطع مدينة البيض دون أن يستفيد منه أهلها !

رابعا: قضية المطار الخاص بمدينة البيض الذي توجد أرضيته وقد توالى عدة رؤساء حكومات ووعدونا ببناء مطار، ووجب أن يكون هناك مطار في الهضاب العليا، لأن مطار "بشار" يبعد عن البيض بـ 700 كلم ومطار "وهران" بـ 500 كلم، وكذلك "غرداية" بـ 700 كلم، وإذا أخذنا الطريق البري فهي صعبة المسالك لعدم الصيانة وقد أثر ذلك سلبا على المسافرين من مدينة "البيض" وخاصة الحجاج الذين نجدهم متفرقين في مطار بشار، غرداية وغيرهما.

تحتوي البيض على 300.000 ساكن، ونتمنى أن تؤخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار، وولاية البيض وسكانها مساهمون في كل القضايا الوطنية، وهم الأوائل في ذلك قديما أو حديثا ولو يقوم رئيس الحكومة بعملية إحصائية لانتشار الإرهاب فسيحصل كنتيجة أن الإرهاب انتقل من "قمار" إلى "البيض"، وبفضل مجهودات سكان الولاية بقيت مؤسسات الدولة على حالها وتم الحفاظ على سلامة الأشخاص وتم القضاء على الإرهاب عندنا في مهده.

قضية أخرى تتعلق بالإرهاب حيث أكثرت الناس من الحديث عنها وهي اتهام الحكومة بأنها لم تفعل شيئا للقضاء عليه، فأقول لو لم تكن هناك حكومة قادرة ودولة واقفة على رجليها لما تغلبنا عليه وقد لاحظنا كيف كانت البلاد في 91، 93، 94 إلى درجة أن الأعراس لم تقم وإن قامت فبحذر شديد بل كانت العرائس تختطف وتؤخذ للأمير!، وكيف كان التدمير لأملاك الدولة، وقتل الأبرياء من الأطفال والنساء ونسف المطارات، وقتل أبنائنا في أسلاك الأمن وإطارات الدولة، وبقي الجميع مكتوفي الأيدي ويتساءلون من يقتل من؟ وما سببه؟ فهل هذا كلام يقال؟ لماذا طرحت هذه الأمور بعد 23 أكتوبر ولماذا توجه اتهامات للحكومة؟ هذه الأخيرة لم تقم بكذا وكذا، الجيش هو الذي يقتل ! من

الجيش بما فيهم الشرطة والدرك كلهم أبناء الجزائر، فنحن لم نأت بمتعاونين كي يدافعوا عن هذا الشعب، وهؤلاء الموتى أبناءنا ! فلولا قواتنا وشجاعة الإخوان الذين وضعوا حداً للفوضى لبقينا مثلما كنا عليه في سنتي 90 و 91 ! وتم كل ذلك بفضل المخلصين الذين كافحوا الإرهاب. هناك من يقول من أين ورد علينا الإرهاب؟ عجباً إنها أحزاب أعلنت الجهاد ضد الشعب الجزائري، وسمعتوها كلكم، أعلنه لابس سترة (veste) فوق عباءة وسروال قصير، واليوم يتساءل ويسأل البعض عن مصدر الإرهاب، كأننا لم نقاسه خمس سنوات كاملة، فمن كان في عطلة، لا تطول عطلته مدة 5 سنوات وكذا الأمر بالنسبة لمن كان مريضاً حتى ظننت أن هذا التساؤل لحاجة في نفس يعقوب، فهناك ناس لم تعجبهم هذه الدولة وهذا النظام، فمضوا يشوشون، وإلا فلماذا لم يتكلموا في 90 و 91؟ هذه كلمتي على أية حال.

أطلب في الأخير من السيد رئيس الحكومة أن يزور ولاية البيض حتى يطلع على القضايا التي تكلمت عنها وشكراً. (تصفيق).

السيد الرئيس: شكراً للسيد جيلالي قنير وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكرام سلام الله عليكم.

سيدي الرئيس، ما شدني للتدخل الوجيز في هذه الكلمة هو بعض العبارات أو الفقرات الواردة في عرض السيد رئيس الحكومة وبالضبط في الصفحة 19 الفقرة الثانية منها التي ورد فيها ما يلي: "نأمل في الحصول على دعم البرلمان للحكومة في هذا الاتجاه خدمة لاقتصاد بلادنا وتنميتها".

قلت إن ما شدني للتدخل الوجيز هو هذه النقطة بالإضافة إلى النظرة المتفائلة لعرض الحكومة.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، ما أقوله هو إن التطور الحاصل اليوم في المجتمع الجزائري حقيقة لا يناع فيها أحد، لرفع كل التباس عن قدرة التقويم الوطني، وفي نفس الوقت للوقوف أمام أية محاولة للتقليص أو التهوين من قدرة المواطن في العلم والاطلاع على التحولات والتغيرات التي تشهدها بلادنا في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن سيدي الرئيس يحق التساؤل من أين يبدأ هذا التقويم؟ وكيف يسير؟ وفي أي اتجاه؟ وما هي المؤشرات التي ينحوها حتى نبني دولة القانون -سيدي الرئيس- التي لا ينظر اليوم إليها المواطن الجزائري على أنها حلم يحقق السعادة القصوى، ولا بموقف إيديولوجي مدافع عن اتجاه معين، وإنما ينظر إليها كدولة قانون، السيادة فيها للقانون وكأمر واقع مهما اختلفنا ومهما تباعدت وجهات نظرنا.

وعلى هذا فإن تدخل سيدي الرئيس يكمن في ثلاث نقاط تعتبر كإثراء من عضو في هذا المجلس الموقر وكاقتراحات وكدعم معنوي.

النقطة الأولى -سيدي الرئيس- تتعلق بالمديونية الخارجية: لمسنا في هذا العرض خيارين اثنين والنهج الذي تبعته الحكومة الموقرة هو خيار يحس بثقل المديونية الخارجية ويشعر بخطورتها ويتنازل في السنتين الأخيرتين عن 3 ملايين من الدولارات وهذا اتجاه متفائل ومحبيب ونصبو صبو، لكن سيدي الرئيس كونه يرتبط بسياسة اجتماعية التي نلمسها ونراها يومياً، حيث تتعرض لبعض السلبيات المتمثلة خصوصاً في التسريح الجماعي للعمال، بالإضافة إلى كون عجز ميزانية الدولة -في عرض السيد رئيس الحكومة- ليس خطيراً وهو محدود لعاملين اثنين: كونه محصوراً في عوامل محدودة وفي نفس الوقت لكونه عبارة عن آفة اقتصادية بسيطة تكمن في خنق الثورة، والهدف الذي تصبو إليه الحكومة هو خلق موارد من غير البترول.

على هذا الأساس فإن هناك عدة معايير مجتمعة سيدي رئيس الحكومة، منها هذا التخوف الذي لمسناه من المديونية الخارجية الثقيلة، ولنرجع للوراء للسنة الماضية، وما قبل الماضية، أين كانت الدبلوماسية تبحث عن الشراكة الاقتصادية وعن القروض المالية، إذن هذا الجانب يجب أن يستخدم في السياسة الاجتماعية لأنها تعتبر من المخاطر المحدقة بنا اليوم والتي قد تمس التقويم الوطني الاقتصادي وبالتالي -السيد الرئيس- نحاول أن نضغط على هذا الجانب، خاصة أننا مرتبطون مع المؤسسات المالية الدولية بالتزامات وعقود تشارف الانتهاء آخر شهر أفريل، إذن

فالمجال أمامنا لكي نبارك القمة الثنائية مع الطبقة الشغيلة وممثليها، وأظن أن لدى عناصرها القدرة الكاملة وكذا في قيادتكم، سيدي رئيس الحكومة، لنصل إلى التخفيف من وطأة الفئمة الشغيلة وقضايا تسريح العمال.

أما النقطة الثانية سيدي الرئيس وهي أن التقويم الوطني السياسي -والحمد لله قد تم الاستقرار فيه باستقرار المؤسسات- لابد أن يتكامل بالتقويم الاقتصادي، والتقويم الاجتماعي وحتى التقويم القانوني، وهنا أرجع إلى نقطة المعالجة الأمنية القانونية لقضايا العنف والإرهاب.

الحمد لله أن في بلادنا تطورا حاصلا، وبفضل الترسانة المتكونة من القوانين الدالة على الرحمة، وفي نفس الوقت الانتقال من النظم الخاصة للمعالجة إلى القانون الجنائي العام، والتعديلات اللاحقة هذه كلها أشياء مباركة في المعالجة القانونية للمسألة الأمنية، لكن ما يرافق هذا كله هو معالجة ثانية تتعلق بملف ضحايا الإرهاب، وهو ملف لا يكتفي بالمعالجة الإدارية الميكانيكية التلقائية، وإنّ ما نأمل هو أن ينصب على معالجة موضوعية تجعل الضحية أو المجني عليهم يحسون بأن هذه الواجبات والحقوق من مسؤوليات الدولة وليست منحة أو صدقة أو غير ذلك، لهذا يتطلب -سيدي الرئيس- أن يرفق هذا التطور الحاصل في الجهاز المركزي وكذا اللامركزية الحاصلة في معالجة الملفات، بمعالجة من ذوي الاختصاص في المجالين القانوني والنفسي وأن تشكل لجان لدراسة هذا الملف الذي يعتبر من أمهات الملفات إلى جانب الملف الاقتصادي.

سيدي الرئيس، نقطة ثالثة وأخيرة وتخص البعد السياسي الخارجي، ولا أضيف إلى ما ورد على لسان زميلنا العضو السادس إسماعيل حمداني حول البعد الخارجي، ولكنني أقول إن هذا العرض -سيدي الرئيس- انكب بشيء من التحديد الضيق، وربما الطرفية ومتطلبات المرحلة تفرضه وهو الشراكة الأوروبية، والواقع أننا نعلم أن للجزائر ثوابت تتمثل في الانتماء العربي الإفريقي، والالتزام الآسيوي، وبالتالي لا يعفينا هذا من البحث عن الأرصد المالية العربية واستخدامها في التكتلات الإقليمية الجهوية، والانتفاع من هذه الشراكة والاندماج الإفريقي-العربي أو العربي-العربي أو الجزائري-الآسيوي قصد التنوع في محيط الشراكة لكيلا نغلق الباب في وجهنا داخل قارة واحدة، وهذا يجعلني أنتهي في الأخير -سيدي الرئيس- بقول كلمة في مجال حقوق الإنسان التي تعد من النقاط التي لا يزايد علينا فيها أحد فكل إنسان حر منذ أن ولد، ونقول بالنسبة لحقوق الإنسان في وطننا العزيز إنه عندما تعجز القوانين الوطنية والداخلية، ففي هذه الحالة يمكن أن يكون لنا رأي ثان، لماذا سنت حالة الطوارئ؟ ولماذا تسن القوانين التنظيمية؟ هو من أجل حماية حقوق الإنسان داخل الوطن!

تتعالى اليوم صيحات من أجل رفع حالة الطوارئ، وقد فرضت لصيانة حقوق الإنسان في الجزائر، وبالتالي فإن اللجوء إلى القانون الدولي هو احتياط..

(تصفيق).

إن التفكير أو النظر في مجال حقوق الإنسان في القانون الدولي يكون فقط من باب الاحتياط، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح، والكلمة الآن للسيد محمد القورصو، فيلتفضل.

السيد محمد القورصو: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، المحترم، معالي السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي الشرف أن نلتقي مع الحكومة وأعضاء مجلس الأمة لنستفيد من عرضكم الثري -سيدي رئيس الحكومة- وأن نتبادل أطراف الحديث رافعين إليكم آمال وهموم مجتمعنا الذي يعاني الأمرين جراء هذه المحنة التي نعرفها بلادنا.

سوف أتناول في هذه الكلمة قطاع الصحة وما يرتبط بقطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.

قطاع الصحة: وضعية القطاع في مدينة (وهران)، إن التكلفة المترتبة عن إعادة الترميم الدائم لمختلف أجنحة المستشفى الجامعي بوهران الذي بني في نهاية القرن الماضي تساوي إن لم أقل تفوق -عند جمعها- تكلفة بناء مستشفى جديد أصبحت العاصمة الثانية للبلاد في أمس الحاجة إليه.

سيدي رئيس الحكومة،

أولاً: هل القطاع الصحي الاستشفائي بهذه المدينة محكوم عليه أن يبقى على حاله؟ أم لدى حكومتكم الموقرة مشاريع في هذا المجال؟ ما هو مصير المستشفى الجامعي الذي ضببت أرضيته بمنطقة -لستو- والذي يعرف منذ حوالي سنة 1975 تأجيلاً تلو تأجيل؟ وهل حقا أن الأشغال ستنتقل به الأيام القليلة القادمة؟ وهل سخرت لإنجازه كل الإمكانيات المالية والمادية والبشرية تفادياً لوقف الأشغال؟

ثانياً: إن الظروف المهنية للأطباء الاستشفائيين، لاسيما الأخصائيين منهم جعلت أكثرهم يرحلون عن المستشفى الجامعي باتجاه العيادات الخاصة، ليس لأنهم أصبحوا يعدون من بين الطبقات التي تعاني من قساوة العيش، ولكن لأن ظروف ممارسة عملهم الاستشفائي أصبحت غير صالحة، حتى لا أقول مستحيلة، نظراً لنقص الأدوية والمعدات الطبية، ناهيك عن التسلسل الإداري الذي يعيق كل المبادرات الهادفة إلى تحسين العمل الاستشفائي، وخلق جو يشجع على حماية المصلحة والقطاع.

سيدي رئيس الحكومة، ما هي الإجراءات التي تنوي حكومتكم الموقرة اتخاذها لتمكين أطبائنا من القيام بعملهم على أكمل وجه؟ لاسيما وأن الدولة عدلت عن إرسال المرضى للمعالجة بالخارج.

هذا وكيف يمكنكم إعادة الاعتبار للمستشفى وللعاملين به لاسيما الأطباء المختصين؟

ثالثاً: أعلن منذ سنة تقريبا عن فتح جناح في مستشفى "كنيو" (بوهران) لإجراء العمليات الجراحية للمصابين بأمراض القلب. هذا الخبر السار كان عبارة عن سراب، ذلك أنه تبين في بداية الأمر وليس في نهايته أن:

أ - المصلحة غير مؤهلة لمثل هذه العمليات.

ب - الطاقم المؤهل لمثل هذه العمليات تنقصه الإمكانيات البشرية والجراحية.

ج - الجهاز الذي يضمن نشاط القلب أثناء العمليات (La Pompe E.C.E)، غير صالح للاستعمال رغم أنه حديث الحصول عليه.

أفلا تم الإصغاء -معالي رئيس الحكومة- للأطباء الأخصائيين بدل العمل بما أعدته الإدارة الاستشفائية؟ فهل بالإمكان، معالي رئيس الحكومة، البت في هذا الموضوع الحساس رغم كثرة مشاغلكم؟ لأنه شتان ما بين المعلن عنه وبين الواقع؟ فاللبون شاسع بين ما يتم إعداده في عجالة لعرضه أمام الكاميرات وبين الواقع اللاممكن.

العناية بالأخصائيين حتمية، يفترضها التخصص والعمل الاستشفائي، فهل وفرت الأطراف المعنية لهؤلاء أنسب الظروف للقيام بعملهم؟

رابعا وأخيرا بالنسبة لهذه النقطة: عن موضوع تسعيرة الأدوية وتوسيع شبكة الأدوية غير القابلة للتعويض في وقت تقلصت فيه المداخيل، وتفاقت فيه الأوضاع الصحية لمجتمعنا، فهو موضوع شاسع شساعة صحرائنا، ومعرفتكم به لا تحتاج إلى سرد وتطويل.

ثانياً: فيما يتعلق بالتربية والتكوين والتعليم العالي: أسجل، سيدي رئيس الحكومة، بارتياح كبير ما جاء في العرض الذي تفضلتم بتقديمه صباح يوم الأحد، غير أنني أستمحكم في تقديم بعض الملاحظات حتى وإن سبقني في بعضها بعض الزملاء.

أولاً: فيما يتعلق بإصلاح المنظومة التربوية، لأنني واكبت بعضاً من أشغال المجلس الأعلى للتربية سواء بوهران أو بالجزائر العاصمة.

لاحظت رغم ثراء وسداد الاقتراحات المقدمة، غياب العنصر الفعال في هذه الإصلاحات، ألا وهو العنصر البشري، فلا التلميذ موجود ولا الأستاذ حاضر وكأن الاقتراحات المعدة التي سوف تتحول إلى برامج تطبيق، أعدت

لإنسان ألي.

رب قائل إن الجانب التصحيحي لوضعية أساتذة جميع أسلاك التعليم تخضع لمعالجة أخرى. هذا صحيح لكن إضفاء صبغة إنسانية على البرامج المعدة تزيدها عمقا ومصداقية في نظر المقبلين على تطبيقها، وتبعث في المنظومة التربوية روحا وديناميكية.

أما فيما يتعلق بالتكوين المهني، فإن مؤسسات التكوين المهني الحالية لا توفر للشباب الذي لم يسعفه الحظ في مزاوله دراسته بالجامعة إلا تكويناً أولياً في عدد محدود من الحرف والتخصصات، ذلك أن مدة التكوين مقلصة. فهل من عبرة نستخلصها من مؤسسات التكوين مثل (C.E.D) والثانويات التقنية التي أثبتت نجاعتها وقدرتها على تكوين رجال أكفاء، أصبحت البلاد في أمس الحاجة إليهم؟

قطاع التعليم العالي: معالي رئيس الحكومة، كم أنا مرتاح لقراءة أن حكومتكم جعلت من الجامعة أولوية وطنية، هذا موقف يشرفكم، وتعزز به الأسرة الجامعية لا محالة، إلا أنه على الرغم من هذا، لدي لو سمحتم بعض الملاحظات، وأولها:

أ- نقرأ في عرضكم المتفائل -وأملني أن هذا التفاؤل يجسد في جميع الميادين- أن حكومتكم تبذل جهوداً هامة لتسديد العجز الهيكلي وهذا ما نلاحظه فعلاً في الميدان، لاسيما بالنسبة للخدمات الاجتماعية، التي تعرف رغم المجهودات المبذولة عجزاً كبيراً، لكننا نلمس أن الهياكل التربوية خاصة منها الجامعية لم تعرف تغييراً يذكر بالنسبة لجامعة "السانية"، بوهران التي نراها تلجأ مرغمة إلى حلول استعجالية، وكأنها في حالة طوارئ دائمة.

معالي رئيس الحكومة، أين مشروع بناء جامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، بالمنطقة المعروفة سابقاً (بحي اللوز)؟ ما هو مصيره؟ لاسيما وأن إدارة الجامعة مقبلة على استصلاح أجزاء من معهد علوم البحر، لتخصيصها للتخصصات السابق ذكرها.

ب- نقرأ من جهة أخرى بارتياح أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القادمة على إصلاح أنماط التكوين، تنهج طريق التشاور. هذا صحيح وجميل، لكن الأجل من ذلك هو توسيع دائرة التشاور، وللعلم مثلاً فاللقاءات التي تمت على مستوى الوزارة، لم تحضرها إلا بعض الأطراف لعدم استدعاء المعاهد الأخرى.

قلت الأجل من ذلك هو توسيع دائرة التشاور مع تخصيص الوقت الكافي والضروري لتشخيص دقيق لما هو مرغوب إصلاحه، وذلك قصد ضبط آليات آنية ومستقبلية، تضمن نجاعة وصلاحيات هذه الإصلاحات التي أصبحت فعلاً ضرورية.

إن إصلاح أنماط التكوين لا يكون له معنى، إلا إذا شمل كافة الأطوار وتطرق إلى إعادة هيكلة المعاهد الحالية ضمن منهج متكامل في سياق فلسفة منسجمة، متماسكة تعطي للجامعة الجزائرية نفساً جديداً وبعداً مستقبلياً.

سيدي رئيس الحكومة، ما هو عمق هذه الإصلاحات؟ وهل في الأمر إعادة لتنظيم الخريطة الجامعية؟

ج- داء الجامعة الجزائرية في بيروقراطيتها المتسلطة القاهرة، فبدل أن يتفرغ الأستاذ الجامعي لمهامه البيداغوجية والعلمية، نراه يركض -وأقول يركض- وراء الإدارة لمتابعة مختلف ملفاته الإدارية منها والعلمية، فبدل أن تكون الإدارة في خدمة الأستاذ، انعكست الآية وأصبح الأستاذ يقوم مقام الإدارة محلياً، بل وحتى في بعض الأحيان على مستوى الوصاية، ومع ذلك نراه لا يتكلم خوفاً من الانتقام المختلف الأوجه والأشكال، كأن يركن ملفه أو يعطل راتبه أو تعطل أيضاً ترقبته.

التكوين في الخارج أو ما يعرف بـ (Formation à distance): عاش بعض الزملاء، ولا زال يعيش الكثير منهم أزمة نفسية حادة، جراء الرفض المتكرر للسلطات الفرنسية تسليمهم تأشيرة الدخول لبلادها، وذلك رغم مصادقة

اللجنة الفرنسية الجزائرية على مخطط مضبوط، فقد شعر ولازال يشعر كل الذين عبروا عبر هذا المسلك الشائك بالذل والإهانة، التي تمتد في بعض الأحيان حتى إلى مؤسساتنا السيدة. ما هي معالي رئيس الحكومة- التدابير التي تتوون اتخاذها في هذا الميدان لتخليصنا من هذه المحنة؟ كيف يمكن لمصالحنا لاسيما تلك التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي هي في أمس الحاجة إلى ضبط دقيق لأموارها من التفاوض ندا لند مع المصالح الفرنسية، لاسيما في هذا الباب؟

سيدي رئيس الحكومة، لم يكن القصد من تقديمي لهذه الملاحظات، نعت قطاع يعرف تغييرات ملحوظة، وإنما وضع الأصابع على بعض الجوانب الخفية لقطاع نريده فعالا ومشعا على المحيط الوطني والإقليمي بل العالمي.

أخيرا اسمحوا لي سيدي رئيس الحكومة إسماعكم صرخة الأستاذ الجامعي. أستاذ الجامعة يئن ويشتكى، أستاذ الجامعة يئن بعد أن فقد كل مصداقية حتى لدى أبنائه، لعجزه عن توفير ما هم في حاجة إليه، أستاذ الجامعة يشتكى لأنه أصبح مخيرا بين أمرين أحلاهما مر: تغذية الجسد على حساب العقل، وتغذية العقل على حساب أبنائه، فعندما يبلغ الحال هذا الحد فلا مجال للكلام. الأستاذ الجامعي أصبح غير مطمئن على حاضره، لعدم تكيفه مع التطورات والاختراعات العلمية الداهمة.

كما أنه غير مطمئن على مستقبله ومستقبل أبنائه لدخوله مكرها، بفعل السنين في التقاعد.

سيدي رئيس الحكومة، كرامة الأمة والدولة، في كرامة حامل العلم، وناشر المعرفة، ومكون الأجيال، لنصن سيدي رئيس الحكومة من علمونا ومن كونونا ومن مكنونا من الارتقاء إلى أعلى المسؤوليات، ففي ذلك صيانة لبلادنا وأمتنا ودولتنا.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، سيدتي الوزيرة، سادتي الوزراء، زملائي شكرا لصبركم وإصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد القورصو والآن الكلمة للسيد مصطفى بلمهدي.

السيد مصطفى بلمهدي: بسم الله وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين. السيد الموقر رئيس المجلس، السيد المحترم رئيس الحكومة، السيدة والسادة معالي الوزراء، إخواني وأخواتي أعضاء مجلس الأمة العقلاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مادامت كلمتي هي الأخيرة، أو قريبة من الأخيرة سأبدأها من الأول:

إن الرجال -ومن ورائهم النساء- الذين صنعوا ثورة التحرير قدموا للشعب لكي يتضامن معهم ويحرر أرض الجزائر، قدموا له نداء لبناء دولة اجتماعية، ديمقراطية ولم يكتفوا بذلك بل أضافوا لها الحصن وهو إطار المبادئ الإسلامية، لكن الدولة بنيت بغير هذا الإطار، ولا نتصور أن نبنى قلعة بدون جدار وأبواب نتحكم فيها، نفتحها لمن نريد، ونغلقها في وجه من لا يعجبنا. هذا الغياب لذلك الإطار جعل الدولة عرضة للغزو الفكري والتغريب، حتى بلغ الأمر بالذين أرادوا أن يسلبوا نسيج هذه الدولة، أن يستعملوا ذريعة غياب هذا الإطار فكانت النتائج التي نعيشها من أزمت اجتماعية، واقتصادية، وأخلاقية، وبلغ بهم الأمر أيضا إلى المساس بالمنظومة التربوية، فنجد أصواتا تغريبية تنهم هذه المنظومة التربوية بأنها صنعت الإرهاب، وهي سبب هذا التخريب، ذلك من أجل دفع الأمة لتطهيرها من القيم الإسلامية والروحية لهذا الشعب، ثم امتدت يدهم أيضا مرة أخرى إلى الأسرة، وقانون الأسرة، لأنهم يعرفون بأن الأسرة هي أساس المجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد -بطبيعة الحال- المجتمع، فأرادوا وعملوا على المطالبة بإلغائه بحذافيره وكأنه مستورد وليس نابعا من قيم هذه الأمة.

ومادام برنامج الحكومة -وهذا من حسناته وإيجابياته- قد أقام مجلسا إسلاميا أعلى، فعلى هذا الأخير أن يلعب دوره في الأمور التي تهم المجتمع الجزائري، كما يجب أن يُحال عليه ملف المنظومة التربوية وقانون الأسرة، لأنه هو المسؤول الآن عن ذلك الإطار الغائب، وهو الذي بيده تأطير الدولة الجزائرية حتى لا يدخلها الغريب وتأطير المنظومة التربوية وكذا قانون الأسرة.

في المجال الاجتماعي: اطلعنا في برنامج الحكومة على أرقام تفاؤلية - وإن شاء الله- تحقق على أرض الواقع في مجال السياسة الاجتماعية، والمبادرات في حل الأزمة الاقتصادية، لكن هذا لم ينعكس كأن هناك جدارا أو حاجزا يمنع منافع هذا البرنامج أن تذهب أو تجول أو تمر إلى المجتمع بإيجابياتها.

هذا الواقع المر الذي يعيشه المواطن، والذي يتمثل فيما ذكره إخواننا في ضعف القدرة الشرائية، وتسريح العمال، وغلق المؤسسات، وأزمة السكن، والتكفل الصحي.

وفي مجال التكفل الصحي تطلعنا جريدة "الخبر" اليوم عن معاناة طفلة رضية تناديننا، ونحن في مجلس الأمة ومعنا الطاقم الحكومي، تناديننا لنساعدنا على العلاج لأن أسرتها عاجزة عن ذلك، فقد وقع لها انسداد في المريء، فلا تستطيع أن تتغذى تغذية طبيعية، فإذا كانت هذه الأسرة عاجزة، فالوزارة -إن شاء الله- ليست كذلك فلنتكفل بهذه الصغيرة، تكريما للرضع الذين أصابتهم أيادي الغدر.

وإذا كانت هناك، في هذا البرنامج، سياسة لإسكان من ليس له سكن، فهناك مواطنون مهددون بالطرد من مساكنهم، وقطع التيار الكهربائي، والغاز والماء عليهم بسبب البطالة المفروضة عليهم، وغلاء المعيشة والعجز عن تسديد الفاتورات الملتهبة.

السيد رئيس الحكومة، هل هناك تدابير رحمة من حكومة رحيمة لهؤلاء المغبونين، الذين أصبحوا تحت مستوى الفقر، وتحولوا من فقراء إلى مساكين. ولا ندري إلى أية طبقة سينتمون، إذا استمر الأمر على هذا الشكل.

سيدي رئيس الحكومة، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، "كاد الفقر أن يكون كفرا"، والكفر هنا بمعناه الشامل، أي الكفر بالوطنية، وثوابت الأمة، والثقة، وهذه كلها مغذيات للفساد.

جاء في برنامج الحكومة موضوع الأوقاف، ومعروف أنها من روافد النفع العام، كالزكاة عندما تكون منتظمة، وأعمال الخير. والأوقاف صدقات جارية، ووصية من الأحياء قبل موتهم، والوصية حق من حقوق الإنسان الميت، وهذا من باب تضامن الأموات مع الأحياء، وقد تعرضت الأوقاف -في تاريخ الجزائر- إلى النهب والاستغلال في عهد الاستعمار، وتحررت الجزائر ليعود الحق إلى أهله الأحياء منهم والأموات، والأوقاف تستطيع المساهمة في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية. فهل هناك في برنامج الحكومة عملية تحرير الأوقاف وإعادتها إلى أهلها بوضعها في مكانها الاجتماعي وكيف ذلك؟

مازالت نقطة أخيرة في مجال عرض السياسة الخارجية، فقد لاحظنا غياب القضايا الأساسية للعالم العربي والإسلامي، وعلى رأس هذه القضايا قضية فلسطين، والموقف الواضح للحكومة منها في الوقت الذي تتعرض فيه مقدسات الأمة الإسلامية للتهويد، وجعل من يقاتل من أجل استرداد حقوقه الشرعية في سلة واحدة مع من يقوم بالأعمال الإرهابية المخالفة للشرع.

هل هذا السكوت عنها أو ذكرها باحتشام هي وغيرها من قضايا العالم العربي والإسلامي كقضية العراق، ليبيا، وكوسوفو الآن، هو نتيجة وضع جو استراتيجي دولي جديد أثر في سياستنا الخارجية حتى لا تكون واضحة، كقضية الصحراء الغربية التي ذكرت بوضوح في برنامج الحكومة؟

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق الطاقم الحكومي المتآلف إلى الحل الأمثل لهذه الأزمات، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد الطاهر قليل، فليفضل.

السيد الطاهر قليل: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدة والسادة الوزراء السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لشرف عظيم أن نلتقي في اليوم الثالث مع رئيس الحكومة المحترم، لنواصل النقاش حول العرض القيم، والمفصل الذي قدمه لنا، وقد كان بحق يشمل جميع الانشغالات، فبالرغم مما تعانیه الجزائر من ويلات فإن الحكومة

باقية صامدة، وهي تكافح من أجل إصلاح ما أفسده الدهر، وذلك في شتى المجالات.

وأنتهز هذه الفرصة وأستسمح سيادة رئيس الحكومة، لأشكر جميع الوزراء الذين زاروا ولاية خنشلة وأولوها اهتماما بالغا، وانطلقوا في تجسيد برنامجكم في الميدان، الأمر الذي يستحقون عليه كل الشكر والعرفان، إلا أننا نسجل بعض النقائص والانشغالات رأيت في تبليغها إياكم ضرورة وتتلخص فيما يلي:

أولاً: في إطار الشراكة والاستثمار يجب علينا أن نراعي التوازن الجهوي لكل المناطق، حيث إننا نعرف مسبقاً أن المستثمرين تهمهم المناطق الساحلية والمناطق التي تتوفر فيها كل الامكانيات والوسائل التي تساعد في مشاريعهم. وبما أن خنشلة من أفقر الولايات في المنشآت القاعدية، ليس بها مطار ولا سكة حديدية، فهي من المناطق غير المحظوظة في هذا الميدان، وعليه نلتمس إعادة البرمجة لإنجاز خط السكة الحديدية، والذي كان مبرمجاً لسنة 2004 وهذا الخط يمتد على 20 كلم فقط، والرابط بين "خنشلة وعين البيضاء" ونحيطكم علماً أنه لن يكلف الكثير مادامت الأرض مهيأة لاستعمال الخط القديم وهي كلها ملك للشركة -شركة السكة الحديدية- وهذا يعني أنه لن يكون هناك أي نزاع من هذا الجانب.

ثانياً: إن ولاية "خنشلة" تحتوي على 21 بلدية، منها ثمانية فقط اعتبرت كمناطق نائية ولكن في الأصل كل الولاية تعتبر كمنطقة نائية (zone à promouvoir) وهذا هو الامتياز الوحيد ربما لجلب المستثمرين.

ثالثاً: تعتبر غابة "خنشلة" من أكبر الغابات في الجزائر، والكل يعرف ذلك، وفي هذا الموضوع أريد أن أتكلم عن ثلاث نقاط:

1) لقد اقترحت جامعة "باتنة" مشكورة على ذلك فتح فرع للتخصص "بخنشلة" وبما أن كل هياكل الاستقبال موجودة، وكذا الموارد البشرية، نطلب أن يتحول هذا الفرع إلى معهد وطني للغابات.

2) دائماً بصدد الغابات، تحوم شائعة حل الديوان الجهوي للغابات، رغم أهمية الغابات في ولاية "خنشلة". والواجب علينا المحافظة على هذه الثروة، التي استثمرت فيها الدولة منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا، فنرجو أن يراجع هذا القرار.

والنقطة الثالثة في نفس الموضوع: إذا أردنا حقيقة الحفاظ على هذه الثروة، فلا بد من أخذ هذه الولاية بعين الاعتبار في برنامجكم، فيما يخص الاستفادة من الغاز الطبيعي.

ونحن نعلم أن الغاز الطبيعي متوفر اليوم في مقر الولاية دون غيره، أما إنشاء بلديتي "الحامة وقايس" فهو في طريق الإنجاز.

رابعاً: فيما يخص غلق الوحدات المحلية والشركات وتسريح العمال: فالمفروض أن تؤخذ المناطق النائية بعين الاعتبار قبل حلها، حيث يخلق مناخ يتماشي مع الإصلاح الاقتصادي، وأقصد هنا مركب النسيج، والديوان الجهوي للغابات ومركب الخشب.

خامساً: تعتبر خسارة الصرف من أكبر المشاكل التي يعاني منها المستثمرون الخواص، ونعلم أن دراسة هذا الملف قد أجلت عدة مرات، السؤال هو إلى متى هذا التأجيل؟ ونحن نعلم أن هذه الخسارة أثرت سلباً على الاستثمار والإنتاج الوطني.

سادسا وأخيرا، السؤال المطروح هو ما هي مكانة غرفة التجارة والصناعة في الإصلاحات الاقتصادية؟ ونحن نعرف أنه في كل الدول المتقدمة لهذه الغرفة مكانتها في الاقتصاد، ولهذا نرجو إعادة الاعتبار لغرفة التجارة والصناعة الجزائرية، التي نرى أنها همشت من طرف جميع القرارات المتخذة في المجال الاقتصادي.

نقطة أخيرة مختصرة وهي عبارة عن سؤال: متى يتم دفع المستحقات للمقاولين الخواص في البناء والأشغال العمومية؟ فهم ينتظرون من سنة إلى أخرى، وأذكر على سبيل المثال ولايات الطارف، أم البواقي، غليزان، أدرار، برج بوعريبيج وأخرى، هذا ما أردت أن أقوله وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكراً والكلمة للسيد عثمان حاجي.

السيد عثمان حاجي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدة، السادة أعضاء الحكومة، سيداتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله.

إن الجزائر تمر بمرحلة صعبة من تاريخها الحديث، ولكنها مع هذا تعمل برجالها الأوفياء على تجاوز هذه الصعاب، ببرنامج شامل للتقويم الوطني.

سيدي رئيس الحكومة، إننا نأمل منكم وبعد اطلاعنا على برنامجكم الطموح، الذي نعتقد أنه مهما كان ففيه علاج لأهم المشاكل المطروحة.

ولهذا سيدي رئيس الحكومة أريد أن ألفت انتباهكم إلى المشاكل التي تعاني منها الولايات النائية الداخلية ومنها على سبيل المثال ولاية (المسيلة)، التي رغم موقعها الجغرافي المهم، حيث تقع بين الشمال والجنوب، وكبر مساحتها، ورغم الجهود المبذولة من طرف المسؤولين في الولاية فإنها لازالت في حاجة إلى برنامج خاص يمكنها من تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين كبناء السدود وتدعيم المنشآت الأساسية نظرا لعدم وجود منشآت كبرى، قصد التخفيف من أزمة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري بصفة عامة والشباب الريفي بصفة خاصة، ولتحقيق تنمية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين مختلف جهات الوطن بالنظر لخصوصيات منطقة "الحضنة" فإنها في حاجة إلى رعاية خاصة من سيادتكم، وشكرا والله ولي التوفيق والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة للسيد مصطفى أماد.

السيد مصطفى أماد: شكراً السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء، السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون.

تدخلي هذا قصير وبودي أن أتطرق لموضوع هام، لا يقل أهمية عما تحدث عنه الزملاء، وهو موضوع تنمية المناطق الحدودية خاصة بين "الجزائر، ومالي، والنيجر" وهذا يخص برنامجكم السيد رئيس الحكومة، فما هي الإمكانيات المطروحة لديكم للتطبيق؟

السيد رئيس الحكومة، أشير إلى نقاط هامة تخص ولاية "تمنراست" هي:

النقطة الأولى: قضية مياه الشرب في ولايتنا التي تعاني نقصا كبيرا منها، والمطلوب هو تهيئة دراسة لحفر آبار بعمق 5000 م على الأقل حتى نضمن مياه الشرب للمواطن.

النقطة الثانية: قضية الجامعة، عندنا شباب نجحوا في البكالوريا وخاصة البنات، لكن يصعب عليهم مواصلة الدراسة في الجزائر العاصمة وغيرها، ولهذا نطلب منكم فتح فرع جامعي في ولايتنا.

النقطة الثالثة: وجود 1000 عامل كانوا يشتغلون في مؤسسات تم غلقها الآن. فأصبح هؤلاء العمال بطالين.

- النقطة الرابعة: ولاية "تمنراست" هي ولاية حدودية، والبلديات التابعة لها بعيدة عنها وآخر بلدية تقرب مقر ولاية "تمنراست" هي بلدية "عين صالح"، والطريق إليها معبدة. ولكن البلديات الأخرى وهي 12 بلدية تبعد بـ 200 كلم و400 كلم إلى 700 كلم تنعدم فيها كلها الطرق المعبدة، وهي تتواجد في دروب وجبال وكثبان رملية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا. بقيت في قائمة المتدخلين ثلاثة أسماء نستمع إليها كلها الآن، وهم رؤساء الكتل البرلمانية المتواجدة هنا ونتمنى أن يكون عرضهم عبارة عن خلاصة لهذه الجلسة، ونبدأ بالسيد مدني برادعي، تفضل.

السيد مدني برادعي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، تقاديا لبعض التكرار رأيت من الأفضل أن أركز على بعض الجوانب لأهميتها.

إن هذا اللقاء فرصة ثمينة تمكننا من طرح بعض الانشغالات الوطنية، في بعض الجوانب التي تمس حياة المواطن اليومية مباشرة.

السيد الرئيس، لقد تبين أن الأزمة التي تعاني منها البلاد انعكست آثارها السلبية على المواطنين الذين لا يملكون القدرة على مواجهتها وبذلك فهم يتحملون أكثر أعباء الأزمة الاقتصادية والأزمة الأمنية، حيث عرفت الأوضاع الاجتماعية تدهورا خطيرا في السنوات الأخيرة، ولم تتمكن الحكومة رغم الجهود الحثيثة المبذولة في هذا الشأن من وقف هذا التدهور، بسبب الخلل الذي تعاني منه هياكل الاقتصاد الوطني، والارتباك الشديد في القرارات الاقتصادية. فالتردد الملحوظ -السيد الرئيس- في المعالجة عن طريق تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، بدأت آثاره المأساوية تظهر يوما بعد يوم.

السيد الرئيس، إن مصير القطاع العام يزداد غموضا، هذا الغموض الذي أدى إلى بث الهلع في أوساط عمال القطاع العام، لأن الخطاب الغامض والمتناقض أحيانا حول مصير العمال، كان وراء الاضطرابات التي تهدد السلم الاجتماعي. فالوضع الأمني لا يسمح في نظرنا بمعالجة حقيقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

فانعدام الأمن والاستقرار، من شأنهما تغذية التناقضات الاقتصادية، وتدفع هذه الوضعية عن طريق الضغوط المختلفة، إلى اتخاذ قرارات ارتجالية تنعكس سلبا على الأوضاع وتزيد الأمور تعقيدا.

إن التردد والغموض وانعدام الشفافية المطلوبة في تطبيق الإصلاحات عطل وتيرة الإنجاز، ومدد في عمر الأزمة وتشعبها، هذه الوضعية ولدت لدى المواطنين والمؤسسات انطبعا سلبيا، قد يتحول مع مرور الوقت إلى عائق في

طريق التطبيق السليم للمشاريع الاقتصادية التنموية، في الأجل المحددة.

إن المحاولات الجارية لاستدراك التباطؤ بسرعة عمق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس، إن ظاهرة إخلاء الريف في بعض المناطق تحت ضغط الإرهاب تتطلب معالجة سريعة لوضع حد للتدهور الخطير الذي يهدد فعلا بأزمة اجتماعية أخرى إن لم يواجه بالتصدي المدروس، صحيح أن بعض الجهات تمكن سكانها من تحمل مسؤولياتهم، بفضل الدعم والمساندة التي وجدوها لدى السلطات حيث تمكنوا من بعث الحياة من جديد في قراهم، وعودة الطمأنينة إلى النفوس، بفضل اليقظة التي تحلى بها السكان وينبغي أن تشجع هذه التجربة في مناطق أخرى، وهنا لا يسعني إلا أن أنوه بالدور الذي تقوم به المصالح بجميع أصنافها.

سيدي الرئيس، من الأمور التي تساعد على عودة السكان واستقرارهم يجب إقرار برامج تنموية ريفية، والحرص على خلق الشروط الموضوعية التي توفر لمواطن الريف مصادر الحياة، من شغل وخدمات صحية وتربوية وبهذه الوسيلة يمكن إعادة ربط الفلاح بالأرض، وفي نظرنا أن التصدي لظاهرة الإرهاب يجب أن يقترن بسياسة اجتماعية جريئة تضمن للمواطن كرامته، وللشباب خاصة مناصب شغل تحميهم من كل الأفات والإغراءات. وإن السياسة الاجتماعية في ميدان السكن تشكل أولوية الأولويات باعتبار أن السكن يشكل حجر الزاوية في استقرار الأسرة وازدهار المجتمع.

سيدي الرئيس، هذه بعض الملاحظات التي أردت أن أبدي فيها رأيي، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مدني برادعي. قبل أن أحيل الكلمة إلى السيدة مريم بلميهوب زرداني أعتر، ليتدخل عضو كان الأمس متعبا، وكنت قد أعطيته الرخصة لمغادرة المجلس وهو يريد التدخل الآن لمدة خمس دقائق، للتحدث عن ميدان هام وهو الرياضة، فأحيل له الكلمة وهو السيد جمال الدين بلحاج، فليتفضل .

السيد جمال الدين بلحاج: شكرا جزيلا سيدي الرئيس. أستسمح السيد الرئيس والسيد رئيس الحكومة، فقد كنت متعبا ولم أتم عرضي، وكم تمنيت أن يتعرض أحد الزملاء لهذه النقطة الهامة جدا.

وبصفتي رياضيا معروفا في الساحة الجزائرية، السؤال المطروح على السيد رئيس الحكومة واضح جدا: بعد النتائج السلبية التي حصلت مؤخرا في الساحة الرياضية، و المشاكل الخانقة التي تتخبط فيها جميع الفرق الجزائرية، وفي كل الرياضات، ما هي سياساتكم في الإصلاحات الرياضية وخاصة بعد تحرر الدولة الملحوظ حاليا من التزامها في هذا المجال؟

هناك كذلك بعض الاقتراحات، فعندما نتذكر الستينات والسبعينات نجد النتائج رائعة، وكلنا نتذكر الدور الهام الذي لعبته بعض المؤسسات وخاصة في الرياضات الجماعية مثل المدرسة والثانوية والجامعة، وكلنا يعرف حاليا خاصة وأنا نمارس الرياضة في الميدان- أنه عندنا تقنيون ساميون أكفاء، ذوو خبرة متخرجون من المدارس، ولكن لا يوجد تكامل بين وزارة التربية والرياضة ووزارة التعليم العالي كما كان الحال في السابق مع الفيدرالية الجزائرية للرياضات الجامعية شائعا، وهو الأمر الذي أعطى نتائج إيجابية في السبعينات، كل هذا الآن منعدم، أي يوجد غياب تام، أي أن الرياضة لا تمارس في المدارس والثانويات والجامعات، وإن مورست في المدارس فمعاملها ضعيف جدا، مما يجعل التلميذ يهتم بالمواد الأخرى ولا يعير للرياضة أي اهتمام، لأن معاملها واحد فقط فتجده يمتنع عن ممارستها ويستشهد على ذلك بشهادة طبية.

ولو نعود إلى سنة 1982 ونتائجها الإيجابية التي جاءت بعد إصلاحات رياضية، أعطت نتائج حيث كان للنخبة

الرياضية تكفل من طرف الدولة وعندها ضمانات لكن اليوم نلاحظ العكس، يوجد صناديق سوداء وأموال تنفق ولا توجد أشياء واضحة.

واقترح عليكم سيدي رئيس الحكومة كذلك اقتراحا -كرياضي- وهو أنه لا بد من إعطاء الفرصة، وأنتهز هذه المناسبة لأحيي مناضلي الحركة الرياضية الذين يعملون ويسهرون في الميدان وهم متطوعون- فلنعطهم الفرصة لكي يدخلوا في إطار ما يسمى بالتسيير المالي الذاتي، ما دامت الملاعب مغلقة من طرف البلدية، وليست لهم الإمكانيات للعمل والاستثمار. وأعطيتكم مثالا عن بلدية المهديّة التي تعتبر مدرسة في كرة القدم، فلو توفرت لها الإمكانيات لكان باستطاعتها الاستثمار، يعني بأشياء بسيطة نخلق مناصب الشغل للشباب، وكذا التسيير المالي الذاتي لفرقنا.

لقد رأيتم -وبهذا أنهى تدخلتي- أن كل الشعب الجزائري تفاجأ أخيرا، في (واقادوقو) عندما انهزم الفريق الوطني وانسحب في الدور الأول، هكذا أظن أنه لا بد أن نعيد التفكير في سياسة "شبه الاحتراف"، وأقولها صراحة يجب أن تكون لدينا الشجاعة للتوجه كليا نحو الاحترافية.

شكرا سيدي الرئيس واسمحوا لي زملائي جميعا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال الدين بلحاج والكلمة الآن للسيدة مريم بلميهوب زرداني، تفضلي.

السيدة مريم بلميهوب زرداني: شكرا. سيدي رئيس مجلس الأمة، مناضلنا في حرب التحرير الوطني، لنا الشرف اليوم أن تتأسوا في هذه القاعة هذا اللقاء التاريخي لأول مرة مع الطاقم الحكومي.

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة، وبالسيدة الوزيرة، وبالسادة الوزراء، إخواني، أخواتي في هذا المجلس رمز الاستقرار والديمومة في إطار الدستور، والسلام عليكم.

إسمح لي سيدي الرئيس، فأنا اليوم في هذه القاعة ومن هذا المنبر جد مضطربة، لأننا نعيش مرة ثانية ذكرى أول اجتماع للمجلس التأسيسي الوطني، بعد الاستقلال في 5 جويلية 1962، أين أعلنت الدولة الجزائرية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في هذه القاعة، ورفرف فيها رمز السيادة الجزائرية، وهي الراية التي تستر مجلس الأمة اليوم (تصفيق).

أنا فخورة اليوم سيدي الرئيس، سيدي الحكومة، بوجود معنا في هذه القاعة، وفي هذا اليوم التاريخي، أولئك الذين صنعوا الحدث من أول نوفمبر 1954 إلى يومنا هذا. وكذلك الذين صنعوه قبل 1954 وقد كنتم سيدي الرئيس من بينهم، حيث كنتم مناضلين في (P.P.A) وفي (M.T.L.D) وفخورة أنا كذلك لوجود الضباط السامين في الولايات التاريخية، وهم الصالح بوبنيدر وسي الطاهر الزبيري وبحضور كذلك عز الدين زراري الذي يفضلنا أنا اليوم حية أرزق وموجودة بهذه القاعة حيث عرّض حياته للموت والخطر في سبيل إنقاذ ثلاث مجاهدات في جويلية 1956 في الولاية الرابعة وبمنطقة (بني مسرا) وكذلك بوجود مجاهدين، لا أعرفهم ولكن كانت لي فرصة التعرف بهم منذ تنصيب هذا المجلس الموقر، وكل الذين ساهموا في جيش التحرير الوطني وبعده في الجيش الشعبي الوطني، وبوجود أبناء وبنات الشهداء، وبقينا أوفياء لعهد أول نوفمبر 1954. (تصفيق) عندما نذهب، نحن الجيل الذي صنع الاستقلال، سيبقى أبناؤنا وأبناء الشهداء على العهد وكذا بالنسبة لجيل الخامس جويلية 1962، الحاضر اليوم في هذه القاعة. (تصفيق).

أنا أقول إن الثورة الجزائرية أنجبت رجالا ونساء، قاتلوا من أجل هذه البلاد وافتكوا الحرية والاستقلال، وما زالوا هم وأبناؤهم بالمرصاد للدفاع عن هذه الراية، لكيلا يدخل أي عدو هذا التراب المسقي بدماء الشهداء. وهذا عهد، علينا جميعا الوفاء به. (تصفيق).

ومن يشتم هذه البلاد وهذه الدولة ويقول إنه لا توجد دولة ولا دولة القانون ولا شرعية لهذه الدولة فنقول له ها هي الشرعية، فقد جاء المجاهد اليامين زروال -وبدون مجاملة- وتم تنظيم أربعة انتخابات في ظرف سنوات أي من 1995 إلى يومنا هذا، وانتخب رئيس الجمهورية شرعيا، وعين مجلس الأمة وانتخب، والمجلس الشعبي الوطني منتخب، والمجالس البلدية كذلك، وعدل الدستور وصادق عليه الشعب الجزائري. فكل مؤسسات الدولة الجزائرية تم

استكمالها، هي إذن دولة القانون التي تستمد شرعيتها من انتخابات الشعب، من الشعب وإلى الشعب وهذا هو شعار ثورة أول نوفمبر 1954 الذي تأسست به الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، والذي يبقى شعار هذه القاعة بأعضائها الموقرين المنتخبين وكذا المعينين من طرف رئيس الجمهورية على أساس الدستور.

لقد استغرب البعض ووصف هؤلاء الأعضاء المعينين بـ "الثالث المعطل" (Le tier bloquant) وتساءل حول كيفية تسميتهم وتعيينهم؟ لكنه نسي أن العادة جرت في بلدان أخرى (ككندا) بأن يتم تعيين مجلس الشيوخ كله من طرف رئيس الحكومة، لكون السلطة الحقيقية في كندا في يد الوزير الأول، وهو الذي يعين كل أعضاء مجلس الشيوخ (Les Sénateurs).

وأقول باسمي الخاص، إنه شرف كبير بالنسبة لي أن يكون السيد رئيس الجمهورية، الذي كان مجاهدًا كبيرًا وأصغرهم سنًا، بحيث لم يتجاوز سنه آنذاك 16 سنة هو الذي اختارني، وسأعمل بكل ما في وسعي، لأكون في مستوى الثقة التي وضعها في شخصي، وسأظل مجاهدًا البارحة واليوم وغدا.

أقول بأن دولة القانون قد تأسست، وقلت وأفهمت الجميع كيف أن الشرعية هذه هي التي أعطت لدولة القانون هذا الأساس الصحيح، ودعمنا دولة القانون بمجلس الدولة، الذي انتخبناه وأعطيناه صلاحيات من خلال دستورنا لرقابة مشاريع قوانين الحكومة، قبل أن تقدم أمام المجلس الشعبي الوطني، وفيما بعد على مستوى مجلسنا، ثم الرقابة الثانية في المجلس الدستوري بعد المصادقة على النص من طرف المجلس الشعبي الوطني، ومن مجلس الأمة بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.

إذن هذه هي دولة القانون، وهي شرعية، ولا نسمح بعد ذلك لأي كلام أن يقال عن دولة القانون المتأسسة بصفة شرعية. أتمنى أن يتم بعد استكمال بناء المؤسسات الدستورية- تعيين امرأة على مستوى المجلس الدستوري الذي يعد المؤسسة الوحيدة التي بقيت المرأة غير ممثلة فيها -وأتمنى أن يكون السيد رئيس الجمهورية في الاستماع إلينا الآن على هذا البث المباشر- فأرجو أن يتم ذلك خاصة وأن السيد رئيس الجمهورية له صلاحيات تعيين 3 أعضاء في هذا المجلس من بينهم رئيسه -ونحن نعلم بأن النساء القانونيات موجودات في بلادنا- حتى يكون ذلك بمثابة الرد القاطع على أولئك الذين يشتمون بلادنا ويصفون الجزائر بأنها غير ديمقراطية وكرامة المرأة فيها مداسة، ولنبرهن لهم بأن هذه الأشياء غير موجودة بتاتًا.

كان بوسع إحدانا أن تكون عضوًا في المجلس الدستوري حتى يتم تجسيد هذا الرمز، لكن بما أن عددنا 5 معينات لدى مجلس الأمة، فضل أن تبقى هنا نناضل من أجل تعيين امرأة أخرى، كما أقول إن من يعترف بالدور الكبير الذي تلعبه المرأة الجزائرية هم -أستسمح الآخرين- أولئك الذين شاركوا في ثورة التحرير الوطني، ففي سبتمبر 1962 وصل عدد النساء المشاركات في المجلس التأسيسي الوطني إلى 16 امرأة من بين 196 عضواً، ونحن هنا متفقات كنساء- على أن يكون لنا دور فعال نقوم به في مجلس الأمة هذا، وأقول أيضًا بكل نزاهة بأننا لدينا السيد رئيس مجلس الأمة الذي يحرص على مساعدتنا، ومد يد العون لنا -كعضو نسوي- وتدعيمنا وتشجيعنا على تحمل المسؤوليات وبشركنا في كل الوفود لاستقبال الوفود البرلمانية الأجنبية، وعليه نشكره على هذا المجهود العظيم ونشكر كذلك بعض الأعضاء الآخرين الذين ساعدونا كثيرًا كالسيد بوعلام بسايح الذي نعتز بالعمل معه.

إن دور مجلس الأمة هو ضمان دوام الدولة الجزائرية إذ يمكن أن تسقط الحكومة، ويمكن أن يحل المجلس الشعبي الوطني لكن يبقى مجلس الأمة يضمن استقرار الدولة مما يجعله يكتسي أهمية كبيرة.

ونحن اليوم أمام برنامج رئيس الحكومة والذي تم التصويت عليه قبل 7 أشهر، لا نملك إلا تقديم ملاحظات ورغبات نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وبالمناسبة، أحيي رئيس الحكومة والطاقم الحكومي على الموقف الذي تم اتخاذه بمعوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في 24 فيفري 1956 وقدم تضحيات أثناء الثورة التحريرية برئاسة عيسات إيدير رحمه الله، واليوم في عهد الاستقلال- نجد الوجه البارز لهذه النقابة -وللأسف- قد اغتالته يد الغدر وهو عبد الحق بن حمودة، الذي قدم الكثير لهذا الاتحاد حتى يبقى مجندًا دائمًا للدفاع عن حقوق العمال ولا تنسوا السيد رئيس الحكومة أن العمال قدموا بالأمس تضحيات جساما إبان الثورة التحريرية واستمروا في ذلك بعد الاستقلال إلى يومنا هذا وخاصة بعد توقيف المسار الانتخابي، كما يجب ألا ننسى بأن عبد الحق بن حمودة هو مؤسس لجنة إنقاذ الجزائر. وعليه، فإنه في إطار تخليد ذكره واحترامه لكل ما قام به عمال الجزائر، أطلب منكم أن تكونوا دائمًا في الاستماع إلى انشغالات العمال لتجنب الإضرابات والاحتجاجات، فالإضراب حق مقدس ومضمون دستوريا يلجأون إليه العمال عندما تنسد أمامهم كل الأبواب ويكونون مكرهين عليه، فكونوا لهم أذانا صاغية، وأقيموا خلية حوار دائم مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين لتفادي الإضراب المضرب بمصالح عمالنا والمؤسسات ووسائل الإنتاج .

فيما يخص القطاع العام، فقد أسس بفضل العديد من التضحيات، وأعلم بأنه يعاني من مشاكل عدة، لكنكم ستجدون الحلول المناسبة بالتحاور مع العمال والاتحاد العام للعمال الجزائريين والتعاون مع بعضكم البعض حتى بالتنازل عن بعض حقكم لصالح العمال لأن ذلك سيكون له تأثير إيجابي عليهم لأنهم هم الذين يعانون الكثير والكثير خصوصا في هذه الظروف والأزمة الصعبة وعلى مر تعاقب الحكومات لكن أعتقد أن حكومتكم، سيدي رئيس الحكومة، تملك اليوم عزيمة مخالفة للحكومات السابقة من أجل التكفل بقضايا هذه الفئة وحل مشاكلها.

وعليه، فعليكم سيدي رئيس الحكومة بمراعاة هذه الجوانب وأقول كلامي هذا دون مجاملة أو قبح في قيمة حكومتكم، فإنني أذكر الأشياء الحسنة كما أذكر النقائص أيضا.

سيدي رئيس الحكومة، لقد وعدتمونا بالتكفل بملف قانون الأسرة -الذي تكونت بشأنه 3 أو 4 ورشات عمل- وسمعتكم تقولون بأنه لا يعد من الممنوعات (Ce n'est pas un tabou) وأنه سيستمد روحه من الدستور، فأرجو أن يتم ذلك -وهو لم يطرح بعد على مستوى مجلس الوزراء- فلا أضيف شيئا في ذلك فقط أتمنى أن يرضي هذا القانون النساء الجزائريات اللواتي يطالبن جميعا باسترجاع كرامتهن لا غير، وهن لا يقبلن و أنا لا أقبل بخروج المرأة المطلقة إلى الشارع مع أولادها، فهذه صورة مشوهة للبلد، وإجراء غير عادل في حق المرأة، ويعدّ بصفة خاصة خرقا للدستور. نحن الآن بانتظار قانون الأسرة لكي يعرض علينا للمناقشة، لأننا لدينا ما نقول فيه، ولسنا بحاجة إلى من يعطينا دروسا في الإسلام والشريعة ونحن قادرون كلنا على قراءة ما ينص عليه الفقه والأحكام العادية والاجتهاد الذي نتأسف لكونه يطبق في كل شيء ما عدا الحياة الزوجية للمرأة ! (تصفيق).

أستسمحكم سيدي الرئيس إن أخذت وقتا أكثر، لكنني رغبت في تناول أمور خارج موضوع عرض برنامج السيد رئيس الحكومة وأقول:

(Gouverner c'est prévoir les prévisions à long terme, on a vu que dans des pays capitalistes la planification existait toujours, pourquoi ne pas redonner plus d'importance à la planification....)

السيد الرئيس: عفوا، تحدثي باللغة العربية من فضلك، فعربيتك جيدة، واصلني مداخلتك بها.

السيد مريم بلميهوب زرداني: أقول إن التسيير هو التنبؤ، والتخطيط معمول به حتى لدى الدول الرأسمالية، ونحن تبيننا هذا النمط منذ زمن، وأعطى نتائج لكننا تخلينا عنه، وأذكر أن وفدا منا زار هولندا ورأى أنها تملك مؤسسة للتخطيط على مدى 50 سنة في مختلف المجالات مثلما حدث في ميدان الزراعة أو ما يعرف بأراضي "البولدر" التي يتم تهيئتها على حساب البحر باعتبار أن مساحة هولندا صغيرة، فقد خططوا على مدى 50 سنة للحصول على عدد معين من الهكتارات الصالحة للزراعة، فإذا حصل هذا في دولة رأسمالية لها بنكان أو ثلاثة عالمية كبرى، وتعداد سكانها ليس بكبير كثيرا، فلماذا لا نخطط نحن أيضا؟ لقد استمعت إلى كل التدخلات حول الفلاحة في الصحراء التي تتطلب التخطيط حول ماذا يمكن أن يكون على مدى عامين أو أكثر، وكذا تخطيط لحل مشكل المياه التي إن أعوزتنا -ونفد بترولنا على مدار 40 سنة- فلا تبقى لنا لا أراضيها الخصبة ولا الصحراوية، لذلك أقول إنه لا بد لنا من تقليد بعض البلدان التي تملك معاهد للدراسات الاستراتيجية يوظفها باحثون مثل هولندا- تتكفل بقضايا الدفاع والخارجية والاقتصاد وذلك لكي يؤمنوا سياسة استراتيجية لبلادهم على مدى 30 أو 40 أو 50 سنة، فحتاج اليوم إلى هذا التخطيط وعلينا بالتبكير فيه لنؤمن حياة رغيدة للأجيال اللاحقة وتوفير حلول مسبقة لمشاكل قد تواجههم كمشكل نقص المياه أو البترول أو الغاز خصوصا مع احتمال ارتفاع نسبة السكان من 70 إلى 80 مليون نسمة.

نقطة أخرى تتعلق بنسبة 1% التي يخصصها برنامج الحكومة من الميزانية العامة للبحث العلمي، فأقول إن هذا الشيء قليل، وإذا أمكن زيادة هذه النسبة بمرة أو مرتين لأن البحث العلمي ضروري جدا في أي مجال كان ويمثل استثمارا هاما يعد بالكثير للجزائر.

نحن نملك باحثين متواجدين اليوم في الخارج وقد تساءل أحد أعضاء المجلس عن سياسة الحكومة تجاه هؤلاء الباحثين، فأقول إنه بإمكاننا ربما فعل الكثير لأن الإطارات و الثروات والخيرات موجودة، وإذا اتحدنا جميعا والتزم كل واحد منا بأوقات عمله فسوف تكون بلادنا جنة فوق الأرض إن شاء الله.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، أتمنى أن يأتي ذلك اليوم -إن شاء

الله- الذي نرى فيه كل أعضاء هذا المجلس وجميع الأحزاب اليد في اليد وهذا حتى لا نترك فرصة للتدخل الأجنبي وعودة العدو مرة أخرى إلى بلادنا، يكفيننا مليون ونصف مليون شهيد استشهد من أجل هذا الوطن، ولم نجد أية دولة في ذلك الوقت تحركت على أساس حقوق الإنسان في الجزائر المجاهدة. (تصفيق) فأنا لا أقبل وأغضب وأخجل عندما أرى فئة صغيرة غير منسجمة مع كل الشعب الجزائري الذي قال لا للتدخل الأجنبي في شؤون الجزائر الداخلية. فلا يجوز أن تتخذ حقوق الإنسان ذريعة لنسيان الإرهاب وإصدار الأحكام ضد الدولة الجزائرية التي نمثلها ونحن الذين انتخبنا مؤسساتها، والذي يمس كرامة الدولة فإنه يمس بذلك كرامة الشعب وكرامتنا كلنا. وأقول علينا أن نتجدد كلنا وراء هذه الراية التي رفعتها -التي كانت تشبه الراية الرسمية الحالية- السيدة فاطمة بن عصبان -رحمها الله- خلال مظاهرات 8 ماي 1945 بالعاصمة وسنها آنذاك 16 سنة حيث حملها أبوها زكال -الذي لا أشك في أنكم تعرفونه سيدي الرئيس- ملطخة بالدم وأدخلها إلى المنزل وهي التي حفظتني هذه الأبيات عن علم الجزائر لما كنا مع بعض في السجن:

علم الجزائر المفدى

لك روحي، لك مالي

كل مجد، كل عز

منك يا رمز الجلال

وتحيا الجزائر.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا، وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل وهو السيد محمد الطاهر بوزغوب، فليفضل مشكورا.

السيد محمد الطاهر بوزغوب: شكرا سيادة الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمين، سيداتي سادتي أعضاء المجلس المحترمين.

يطيب لي سيادة رئيس الحكومة باسمي وباسم زملائي في مجموعة التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة أن أعبر لكم عن قناعتنا الموضوعية بمحتوى العرض الذي تفضلتم به أمام مجلسنا الموقر، ولست أقول هذا من باب التحزب أو المجاملة بل لأن الاستقرار والاستمرارية يميزان عمل هذه الحكومة، وكذلك لأن الأحداث أثبتت صحة ومصداقية مسعى الحكومة إزاء أمهات القضايا الوطنية، ولذا أقول ولو أن الكل يعرف أن برنامج الحكومة قد تمت المصادقة عليه بعد مناقشته من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأنه كذلك يعرف تطبيقا متقدما ومعتبرا في الميدان، وأن تنصيب مجلسنا الموقر الذي كان تتويجا لمسار بناء الصرح المؤسساتي للدولة، والذي جاء بعد هذه المصادقة، إلا أنني واثق من أن هذا النقاش قد سمح -بالتأكيد- بتوضيح أكثر للتوجهات الكبرى للسياسة الوطنية على مختلف الأصعدة وكذا إبراز أولويات المرحلة الراهنة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خاصة.

سيادة رئيس الحكومة، بعد الاستماع إلى العرض الشامل والوافي الذي تفضلتم بتقديمه حول محتوى وأهداف برنامج الحكومة والآفاق المستقبلية للتنمية الوطنية، فإنه وبالنظر إلى الرهان الأني والتمثل في تلبية أدنى حد من المطالب الاجتماعية، من حيث التشغيل الذي تطرق إليه الزملاء والذي يمس الشريحة الأكثر حساسية في المجتمع، أعني شريحة "الشباب" وخاصة الملفوظين منهم من المنظومة التربوية في سن غالبا ما يكون مبكرا، وكذلك بالنسبة لمشكلة السكن الذي تفاقمت أزمتها وخاصة في المدن وبفعل النزوح الريفي نتيجة تكالب الإرهاب على المناطق المعزولة وكذلك بالنسبة لمجال التربية والصحة، بالإضافة إلى مشكل التحكم في الأسعار والذي أشار إليه بعض الإخوان حتى لا نقول التدهور في القدرة الشرائية للمواطنين.

كما أن المشاكل المزمنة التي يعرفها الجهاز الإنتاجي الوطني، والعراقل البيروقراطية والمحيطية التي يعاني منها المتعاملون والمستثمرون الاقتصاديون في تعاملهم مع المصالح الإدارية وغيرها من المرافق المساعدة، من

شأنها أن يكون لها أثر معرقل للمجهود المبذول بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار.

فكيف إذن يمكن للحكومة أمام هذه الإكراهات -وغيرها كثيرة- بعث النمو الاقتصادي القادر على تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد والاستجابة لكل المطالب الضرورية التي عددها الزملاء في تدخلاتهم؟ ولذا أكتفي سيادة رئيس الحكومة بطرح ثلاثة أسئلة قصد الاستفسار وهي:

1 - ما هي التدابير والإمكانات المستعجلة التي يمكن للحكومة توفيرها لتحسين الأداءين الإداري والاقتصادي، حتى تنعكس نتائجها الإيجابية في المدى القصير على الوضعية الاجتماعية؟

2 - هل أثبتت تنظيم الحماية الاجتماعية المعتمدة لمرافقة التحولات الاقتصادية نجاعته في الميدان؟ أم أنها ضعيفة الوقع مما تستدعي المزيد من التدعيم لها والترشيدها؟

ونفس الاستفسار أو التساؤل ينطبق بالنسبة للاعتمادات المالية المخصصة لتشغيل الشباب.

3 - بالنسبة للسكن: استفساري -سيادة رئيس الحكومة- في هذا المجال يتعلق بالسياسة العمرانية التي سيتم على أساسها إنجاز وتموقع (la localisation) هذا العدد الهائل من السكنات المبرمجة، حتى لا نستمر في توسيع مدننا وإتلاف الأراضي الزراعية.

وفي الأخير اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أقدم سؤالاً بسيطاً حول ما نسميه بأصدقاء وإخوان الجزائر وهو كالتالي:

من من المسلمين وغير المسلمين الأصدقاء أو الذين يلقبون بإخوان الجزائر أطل علينا وزارنا ووقف بجانبنا ومعنا طوال سنوات المحنة، سنوات الدمار والدم؟ وشكراً، والسلام عليكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الطاهر بوزغوب. ما بقي لنا الآن سوى انتظار رد السيد رئيس الحكومة على الأسئلة العديدة التي طرحت عليه منذ بداية أشغالنا التي دامت 3 أيام، إذ بلغ عدد المتدخلين 68 متدخلًا وحتى ذلك الحين، أي غدا إن شاء الله على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، نختم جلستنا هذه ونشكركم جميعاً على مشاركتكم والسلام عليكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً.